الأمم المتحدة

الاتفاقيـــة الإطاريـــة
بشأن تغيـــر المناخ

Distr.
LIMITED

FCCC/CP/1999/L.1
3 November 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأطراف
الدورة الخامسة
بون، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر – ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩
البند ١٢(أ) من جدول الأعمال

اعتماد تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته الخامسة

مشرع تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته الخامسة

المقرر: السيد أنطونيو خوسيه وليم غيريرو (البرازيل)

المحتويات

الجزء الأول: المداولات

	الفقـــرات	الصفحة
أولاً – افتتاح الدورة (البند ١ من جدول الأعمال)	١ – ١٢	٦
ألف – بيان رئيسة المؤتمر في دورته الرابعة	٢	٦
باء – انتخاب رئيس المؤتمر في دورته الخامسة	٣	٦
جيم – بيان الرئيس	٤	٧
دال – كلمات الترحيب	٥ – ٩	٧
هاء – رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة	١٠ – ١٢	٨

BNJ.99-725
(A) GE.99-70584

المحتويات (تابع)

	الفقـــرات	الصفحة
ثانيا – المسائل التنظيمية ..... (البند ٢(أ) من جدول الأعمال)	١٣ – ٢٣	٩
ألف – حالة التصديق على الاتفاقية وعلى بروتوكول كيوتو الملحق بها	١٣	٩
باء – اعتماد النظام الداخلي	١٤	١٠
جيم – إقرار جدول الأعمال	١٥ – ١٦	١٠
دال – انتخاب أعضاء المكتب غير الرئيس	١٧	١١
هاء – قبول المنظمات بصفة مراقب	١٨	١٢
واو – تنظيم العمل، بما في ذلك دورتا الهيئتين الفرعيتين	١٩ – ٢٢	١٢
زاي –موعد ومكان انعقاد الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف		١٣
حاء – الجدول الزمني لاجتماعات الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية، ٢٠٠٠–٢٠٠٣		١٣
طاء – اعتماد التقرير عن وثائق التفويض		١٣
ياء – الحضور		١٣
كاف– الوثائق	٢٣	١٤
ثالثا – تقريرا الهيئتين الفرعيتين ..... (البند ٣ من جدول الأعمال)	٢٤ – ٢٥	١٤
ألف –تقرير الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية	٢٤	١٤
باء –تقرير الهيئة الفرعية للتنفيذ	٢٥	١٤
رابعا – استعراض تنفيذ الالتزامات والأحكام الأخرى المنصوص عليها في الاتفاقية . (البند ٤ من جدول الأعمال)		١٤
ألف – البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية		١٤
باء – البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة فـــي المرفـــق الأول بالاتفاقية		١٥
جيم – التقرير المقدم من مرفق البيئة العالمية إلى المؤتمر		١٥
دال – بناء القدرات		١٥
هاء – تطوير ونقل التكنولوجيا (المقرر ٤/م أ–٤)		١٥

المحتويات (تابع)

	الفقـــرات	الصفحة
واو – تنفيذ الفقرتين ٨ و٩ من المادة ٤ من الاتفاقية (المقرر ٣/م أ–٣، والفقـــرة ٣ من المادة ٢، والفقرة ١٤ من المادة ٣، من بروتوكول كيوتو		١٥
زاي –الأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا في إطار المرحلة التجريبية (المقرر ٦/م أ–٤)		١٥
حاء –مسائـــل أخـــرى محالـــة إلى مؤتمـــر الأطراف من الهيئتين الفرعيتين في دورتيهما الحادية عشرة		١٦
خامسا – [يستكمل فيما بعد] ..... (البند ٥ من جدول الأعمال)		١٦
سادسا – مقترحات بتعديل القائمتين المدرجتين في المرفقين الأول والثاني بالاتفاقية .. (البند ٦ من جدول الأعمال)	٢٦ – ٢٩	١٦
ألف – استعراض المعلومات والمقررات التـــي يمكـــن اتخاذها بمقتضى الفقرة الفرعيـــة ٢(و) مـــن المادة ٤: اقتراحات بحذف تركيـــا من القائمتيـــن الواردتين في المرفقين الأول والثاني	٢٦ – ٢٧	١٦
باء – التعديل المقترح من كازاخستان: بإضافة اسمها إلى القائمة المدرجة فـــي المرفق الأول	٢٨ – ٢٩	١٧
سابعا – الأعمال التحضيرية للدورة الأولى لمؤتمر الأطراف العامل بوصفـــه اجتمـــاع الأطراف في بروتوكول كيوتو (المقرر ٨/م أ–٤) ..... (البند ٧ من جدول الأعمال)		١٧
ألف –المسائل المتصلة باستخدام الأرض، وتغيير استخدام الأرض، والحراجـــة		١٧
باء –برنامج العمل المتصل بالآليات (المقرر ٧/م أ–٤)		١٧
جيم – الاجراءات والآليات المتصلة بمراعاة الالتزامات في إطار بروتوكول كيوتو		١٧
دال – أثر المشاريع المنفردة في الانبعاثات خلال فترة الالتزام (المقرر ١٦/م أ–٤)		١٨
هاء – النظم الوطنية وعمليات التكييف، والمبادئ التوجيهية في إطار المواد ٥ و٧ و٨ من بروتوكول كيوتو		١٨
واو – المسائل المتصلة بالفقرة ١٤ من المادة ٣ من بروتوكول كيوتو		١٨

المحتويات (تابع)

	الفقـــرات	الصفحة
ثامنا – المسائل الإدارية والمالية ..... (البند ٨ من جدول الأعمال)	٣٠-٣١	١٨
ألف – الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠ – ٢٠٠١		١٨
باء – الإيرادات وأداء الميزانية خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩		١٨
جيم – الترتيبات الخاصة بتوفير الدعم الإداري للاتفاقية		١٨
دال – الصلة المؤسسية التي تربط أمانة الاتفاقية بالأمم المتحدة	٣٠ – ٣١	١٩
هاء – تنفيذ اتفاق المقر		١٩
تاسعا – الجزء الرفيع المستوى الذي يحضره الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود .... (البند ٩ من جدول الأعمال)	٣٢ – ٣٩	١٩
ألف – افتتاح الجزء الرفيع المستوى	٣٢ – ٣٨	١٩
باء – البيانات المتصلة بالسياسات العامة	٣٩	٢٢
جيم – تبادل الآراء فيما بين المشتركين		٢٢
عاشرا – بيانات أخرى ..... (البند ١٠ من جدول الأعمال)	٤٠ – ٤٢	٢٢
ألف – بيانات أدلت بها الدول المشاركة بصفة مراقب	٤٠	٢٢
باء – بيانات المنظمات الحكومية الدولية	٤١ – ٤٢	٢٢
جيم – بيانات المنظمات غير الحكومية		٢٣
حادي عشر – مسائل أخرى ..... (البند ١١ من جدول الأعمال)	٤٣	٢٣
ثاني عشر – اختتام الدورة ..... (البند ١٢ من جدول الأعمال)		٢٣
ألف – اعتماد تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته الخامسة		٢٣
باء – اختتام الدورة		٢٣

المحتويات (تابع)

المرفقات

الصفحـــة

المرفق الأول – البيانات السياسية المقدمة بمقتضى البند ٩(ب) من جدول الأعمال: قائمـــة المتحدثين..... ٢٤

المرفق الثاني – قائمة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي حضـــرت الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف ٢٤

المرفق الثالث – قائمة بالوثائق المطروحة على مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة .. ٢٤

الجزء الثاني: الإجراءات التي اتخذها مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة

أولا – المقررات التي اعتمدها مؤتمر الأطراف

المقرر

-/م أ – ٥ الصلة المؤسسية التي تربط أمانة الاتفاقية بالأمم المتحدة ٢٥

ثانيا – الاجراءات الأخرى التي اتخذها مؤتمر الأطراف

أولاً - افتتاح الدورة
(البند ١ من جدول الأعمال)

١- إن الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عُقدت عملاً بالمادة ٧-٤ من الاتفاقية، قد افتتحتها في فندق ماريتيم في بون بألمانيا، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، رئيسة المؤتمر في دورته الرابعة السيدة ماريا خوليا السوغاري، وزيرة الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة في الأرجنتين.

ألف- بيان رئيسة المؤتمر في دورته الرابعة
(البند ١(أ) من جدول الأعمال)

٢- رحبت رئيسة المؤتمر في دورته الرابعة بجميع المشتركين في الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف. وقالت إن العملية اللاحقة لمؤتمر كيوتو لها من الأهمية ما لبروتوكول كيوتو نفسه وتطرح ما يطرحه من تحديات. والأولويات التي ينبغي تناولها موضَّحة في خطة عمل بوينس آيرس (المقرر ١/م أ-٤)، التي أدمجت الإجراءات الأساسية بموجب الاتفاقية في المفاوضات المتعلقة بقضايا البروتوكول. كذلك فإن خطة عمل بوينس آيرس قد حددت آجالاً طموحة تتسم بالتصميم سياسياً للاتفاق على تلك القضايا في الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف التي تتسم بالأهمية الحيوية لضمان دخول بروتوكول كيوتو حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. وأضافت أن من الواضح أن كثيراً من الأطراف المدرجة في المرفق الأول لم تبلغ الأهداف المحددة في المادة ٤-٢ من الاتفاقية. وفي الوقت نفسه، فإن البلدان النامية تصير بشكل سريع مصدراً يُعتد به لانبعاثات إضافية من غازات الدفيئة، حتى وإن كانت مستويات الانبعاثات لكل فرد من سكانها ما زالت منخفضة نسبياً. وهكذا فإن التقدم المحرز أبطأ مما كان متوقعاً وما زال ينبغي عمل الكثير. أما مجرد تحقيق التثبيت، أو تحقيق تخفيض طفيف في الانبعاثات المتأتية من الأطراف المدرجة في المرفق الأول، فليس بأمر كاف. فمما لا بد منه تعديل الاتجاهات الأطول أجلاً عن طريق تهيئة الأوضاع التي تسمح ببدء نفاذ بروتوكول كيوتو في وقت مبكر، كما أن من المطلوب على نحو عاجل إظهار الإرادة السياسية بشكل واضح من أجل دفع هذه العملية إلى الأمام. ولذلك فإنها قد حثت المؤتمر على إرسال إشارة مقنعة مفادها مواصلة السير على الطريق الذي بُدئ في السير عليه في ريو دي جانيرو، والذي ينبغي أن يؤدي إلى بدء نفاذ بروتوكول كيوتو بحلول "ريو + ١٠" أي بحلول عام ٢٠٠٢. وإذ تمنت للمشتركين كل نجاح في مداولاتهم، فإنها أعربت عن الأمل في أن يستمر العمل الدعائي في هذا الصدد واشتراك المنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال والمجتمع المدني في الإسهام على نحو إيجابي في المناقشات وفي اتخاذ الإجراءات الحاسمة.

باء- انتخاب رئيس المؤتمر في دورته الخامسة
(البند ١(ب) من جدول الأعمال)

٣- قام مؤتمر الأطراف، في جلسته العامة الأولى المعقودة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، وبناء على اقتراح الرئيسة الخارجة، بانتخاب السيد يان سيزيزكو، وزير الدولة لشؤون تغير المناخ، ببولندا، رئيساً له بالتزكية.

جيم – بيان الرئيس

(البند ١(ج) من جدول الأعمال)

٤- أشاد الرئيس، وهو يضطلع بمهام منصبه، بالمهارات التفاوضية العظيمة لرئيسة المؤتمر في دورته الرابعة وبالتزامها إزاء قضية تغير المناخ. وقال إن الاحترار العالمي يعتبر حالياً على نطاق العالم التحدي البيئي الرئيسي للسنوات القادمة. أما الأرقام المستهدفة المتعلقة بتثبيت انبعاثات غازات الدفيئة وتحقيق المزيد من تخفيضها، وهي الأرقام المحددة في الاتفاقية وفي بروتوكول كيوتو، فهي تتطلب إجراءات عاجلة وفعالة تتخذها الأطراف. وينبغي أن تكون الدورة الراهنة للمؤتمر مَعْلماً على طريق تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس. ويحتوي جدول الأعمال على عدد من القضايا السياسية والتقنية الصعبة التي يلزم تحقيق تقدم بشأنها لكي يمكن في الدورة السادسة للمؤتمر اتخاذ مقررات يكون من شأنها حفز عملية التصديق على بروتوكول كيوتو وتقديم حوافز بناءة للبلدان النامية لدعم اشتراكها النشط في جدول الأعمال المتعلق بالمناخ في سياق تنميتها المستدامة. وإذ أشار إلى أن عدداً متزايداً من مؤسسات الأعمال والصناعات تنظر الآن إلى إسهامها في الحد من الانبعاثات باعتباره أمرا لا مندوحة عنه ولا بد منه ومُربحاً أيضاً، أكد على أهمية اعطاء إشارات واضحة وإيجابية لقطاع الأعمال والصناعة عن طريق إيجاد توافق في الآراء بشان عدد من المسائل التقنية. وأعرب عن الأمل في أن تُكلل المفاوضات الدائرة في الدورة الحالية بالنجاح في إحراز تقدم بشأن الأعمال المتعلقة بتحديد القواعد التي يمكن بواسطتها للبلدان المتقدمة أن تخفض تكاليف بلوغ الأرقام المستهدفة في حقها وذلك بخفض الانبعاثات في بلدان أخرى عن طريق آليات بروتوكول كيوتو والقواعد المنظمة للامتثال وعدم الامتثال وكذلك بشأن قضايا أخرى مثل تخفيف التأثيرات المعاكسة المترتبة على تغير المناخ وتنفيذ تدابير الاستجابة.

دال – كلمات الترحيب

(البند ١(د) من جدول الأعمال)

٥- رحب السيد غيرهارد شرويدر، مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية، بالمشتركين في الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف ترحيباً حاراً. وقد شكر أمانة الاتفاقية على التنظيم السلس للمؤتمر وأعرب عن رغبة ألمانيا في استضافة منظمات إضافية من منظمات الأمم المتحدة في بون.

٦- وقال إن الرؤيا الخاصة بالتنمية المستدامة التي صيغت في مؤتمر ريو في عام ١٩٩٢ لم تتحقق بالسرعة التي كان يرجوها الكثيرون وإنه على الرغم من الجهود المستمرة فإن الاتجاهات في معظم القطاعات البيئية ما زالت سلبية. وأوضح أن الحماية البيئية ليست أمراً كمالياً بل حيوياً لصيانة موارد البشرية وأنه يعتبر تغير المناخ العالمي أكبر تهديد في هذا الشأن. وعلى الرغم من استحداث الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو فإنه قد حدثت نكسات في العملية الخاصة بالمناخ، بما في ذلك إخفاق كثير من البلدان المتقدمة في العودة بمستويات انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون إلى مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٠. وحث الأطراف، لكي تبقى جديرة بالثقة، على أن تنفذ في الداخل ما سبق أن تعهدت به على الساحة الدولية.

٧- ثم أجمل جهود ألمانيا الرامية إلى تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة وأكد هدفها الوطني الرامي إلى تخفيض انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٢٥ في المائة بالمقارنة مع مستوى عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٥، وكذلك التزامها في إطار تقاسم الأعباء على مستوى الاتحاد الأوروبي. وأعلن عزم حكومته على تقديم استراتيجية وطنية شاملة لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام ٢٠٠٠ ستكون متابعة للبرنامج الوطني القائم وستتضمن مزيداً من التدابير الضرورية. ومن بين التدابير التي أُخذ بها فعلاً والتدابير التي سيجري اتخاذها إجراء إصلاح في مجال الضرائب الايكولوجية، والأخذ بلائحة لتحقيق الوفر في الطاقة بغية تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المباني، واتخاذ تدابير في قطاع النقل وتدابير من أجل توفير الطاقة المستخدمة في الاستهلاك الخاص. وأوضح أن سياسات حماية المناخ تتيح فرصاً ليس فقط لحماية البيئة ولكن أيضاً للحفاظ على فرص العمل وخلق فرص عمل حديثة. وكل من يحاول إبطاء عملية حماية المناخ أو حتى كل من يقصر فحسب في تحقيق تقدم في هذا الشأن سيفقد الصلة مع أسواق هامة في القرن القادم.

٨- وفيما يتعلق بالظواهر الوطنية التي حدث مؤخراً، ذكر أنه لا ينبغي السماح لأحد بتأجيل اتخاذ تدابير عن طريق الإشارة إلى أوجه عدم تيقن علمية باقية. إذ يتعين اتخاذ إجراءات الآن. ويجب أن يدخل بروتوكول كيوتو حيز النفاذ بحلول عام ٢٠٠٢ على أقصى تقدير، أي بعد مؤتمر ريو بعشر سنوات. وختاماً، حث البلدان المتقدمة على أن تأخذ زمام القيادة في حماية المناخ وأن تتخذ الإجراءات المحلية التي تشكل بالضرورة الوسيلة الرئيسية للامتثال للالتزامات المنصوص عليها في المادة ٣ من بروتوكول كيوتو. وعندئذ فقط يمكن توقع أن تقوم البلدان النامية على نحو تدريجي بتحمل التزامات في هذا الشأن من أجل الحد من انبعاثات غازات الدفيئة لديها وكذلك، عند الضرورة، تخفيض هذه الانبعاثات.

٩- ووجهت السيدة باربيل ديكمان، رئيسة بلدية بون، ترحيباً حاراً إلى جميع المشتركين في المؤتمر وأعربت عن ارتياحها الكبير لأن يكون لمدينة بون، وهي مقر أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومنظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، شرف استضافة دورة مؤتمر الأطراف. وأكدت على أن بون في طريقها لأن تصبح مركز تعاون دولي، وأنها عضو في التحالف المناخي وأنها قد أطلقت عدداً من البرامج الموفّرة للطاقة والبرامج البيئية. وأكدت على الدور الهام الذي تؤديه المدن ومواطنوها في ميدان تغير المناخ. فقد قامت مدينة بون، بالتعاون مع عدد من المنظمات التي يوجد مقرها في بون، بتنظيم مجموعة متنوعة من الأحداث المحققة للتوعية لكي تصاحب المؤتمر. وختاماً أعربت رئيسة البلدية عن أطيب أمانيها لأن تحقق الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف نتائج ناجحة.

هاء- رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة[(١)]
(البند ١(هـ) من جدول الأعمال)

١٠- رحب الأمين العام بوجود السيد غيرهارد شرويدر، مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية، في جلسة افتتاح المؤتمر كبرهان على الكيفية التي يمكن بها لقضية المناخ أن تصعد درجات سلم جداول الأعمال الوطنية، وقال إن

---

(١) قام بتلاوة الرسالة الموجهة من الأمين العام للأمم المتحدة الأمين التنفيذي في إطار البند ١(هـ) من جدول الأعمال المعنون "بيان الأمين التنفيذي".

الأطراف في الاتفاقية قد قامت، منذ بدء نفاذ الاتفاقية، بوضع أساس سليم للإجراءات الطويلة الأجل الرامية إلى تقليل تغير المناخ والآثار المترتبة عليه إلى أدنى حد. فهذه الأطراف تبني مؤسسات وقدرات تقنية فعالة على الصعيد الوطني ونظاماً دولياً جديراً بالثقة لجمع البيانات وتقاسم المعلومات. وقد حُددت الأهداف وبُدئ في تصميم نظام للامتثال. ويجري إرساء المقررات المتعلقة بالسياسات على أساس أفضل العلم المتاح، وبالاعتماد على أعمال الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ؛ كما يجري التشجيع على الفعالية من حيث التكاليف عن طريق الأخذ بآليات تستفيد من موارد وإبداع قطاع الأعمال والصناعة؛ كما أن أبواب العمل في هذا الشأن قد فُتحت لتكون موضع تمحيص من جانب المجتمع المدني. وهذه علامات على نظام دولي آخذ في النضوج ويمكن للأطراف في الاتفاقية أن تعتز بإنجازاتها في هذا الشأن.

١١- بيد أنه لا يوجد مجال للرضا عن النفس. فالجهود الجاري بذلها لن تحقق ثمارها إلا إذا فُهمت ودُعمت على نطاق واسع. وتتطلع عامة الجمهور إلى بون في انتظار رسالة في هذا الصدد. فهي تريد أن تسمح أن البلدان ملتزمة التزاماً كاملاً ببذل جهود محلية في وقت مبكر لتحقيق الأهداف المتعلقة بالانبعاثات. وهي تريد أن تطمئن إلى أن الاستراتيجية الموضوعة عادلة وشاملة وذات استجابة حساسة لاهتمامات البلدان ذات الوضع الهش في هذا الصدد وأن تكون مدفوعة بالحاجة إلى حماية المناخ كمورد عالمي. كذلك فإنها تريد أن ترى البلدان النامية وقد مُكن لها، عن طريق التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات، لكي تسلك مسارات التنمية الاقتصادية السليمة بيئياً وتسهم إسهامها المشروع في الحد من الانبعاثات العالمية. وأخيراً، فإنها تريد أن ترى أدلة على أن آلية التنمية النظيفة، وهي المحور الابتكاري لبروتوكول كيوتو، ستكون جاهزة لوضعها موضع النشاط حالاً بعد الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف وأن بروتوكول كيوتو سيدخل حيز النفاذ بحلول عام ٢٠٠٢ على أقصى تقدير.

١٢- وأضاف أن الفترة الحالية هي فترة إبداع تكنولوجي غير عادي يجري فيها تحويل الصناعات القديمة أو الاستعاضة عنها بصناعات جديدة، كما أن القطاعات الرئيسية في مجال الطاقة والنقل لن تظل ساكنة خلال العقود القادمة. كما أن الشركات الرائدة تقوم فعلاً، في إطار الحاجة إلى أن تكون أكثر قدرة تنافسية وأقل تلويثاً، بقيادة الطريق إلى تحقيق أرباح خضراء (فيها حفاظ على البيئة) كما أن الاتفاقية والبروتوكول يتحركان مع هذا التيار. وختاماً، قال الأمين العام إن منظومة الأمم المتحدة مستعدة لأن تكون شريكاً في هذه العملية، ونقل إلى المشتركين - بروح الشراكة هذه - أفضل أمانيه بنجاح مداولاتهم.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- <u>حالة التصديق على الاتفاقية وعلى بروتوكول كيوتو الملحق بها</u>

(البند ٢ (أ) من جدول الأعمال)

١٣- كان معروضاً على مؤتمر الأطراف، من أجل نظره في هذا البند الفرعي في جلسته العامة الثانية المعقودة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، مذكرة معلومات عن حالة التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير

المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها (FCCC/CP/1999/INF.2). وبناء على دعوة الرئيس، أحاط مؤتمر الأطراف علماً مع الارتياح بأنه في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ كانت ١٧٩ دولة ومنظمة تكامل اقتصادي اقليمية أطرافاً في الاتفاقية. وأُبلغ مؤتمر الأطراف بأن سان تومي وبرنسيبي قد صدقت أيضاً على الاتفاقية في ٢٩ أيلول/سبتمبر وبذلك ستصبح طرفاً في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وأحاط مؤتمر الأطراف علماً كذلك بأنه في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ كان ١٥ طرفاً قد صدق على بروتوكول كيوتو أو انضم إليه.

باء - اعتماد النظام الداخلي
(البند ٢(ب) من جدول الأعمال)

١٤- أبلغ الرئيس مؤتمر الأطراف في الجلسة العامة الأولى المعقودة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر أنه يعتزم، بعد أن تلقى تقريراً من رئيسة المؤتمر في دورته الرابعة حول المشاورات التي أجرتها بشأن مشروع النظام الداخلي، أن يجري المزيد من المشاورات بغية التوصل إلى توافق في الآراء حول المسائل التي لم يتم حلها. وبناء على اقتراح من الرئيس، قرر مؤتمر الأطراف أن يستمر في الوقت الحاضر، كما في الدورات السابقة، تطبيق مشروع النظام الداخلي كما يرد في الوثيقة FCCC/CP/1996/2، باستثناء مشروع المادة ٤٢ منه.

[يستكمل فيما بعد]

جيم - إقرار جدول الأعمال
(البند ٢(ج) من جدول الأعمال)

١٥- عُرضت على مؤتمر الأطراف، لأغراض نظره في هذا البند الفرعي في جلسته العامة الأولى المعقودة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، مذكرة أعدها الأمين التنفيذي تتضمن جدول الأعمال المؤقت وشروحه (FCCC/CP/1999/1 وAdd.1). واقترح الرئيس، استناداً إلى المشاورات التي أجريت مع المكتب، أنه ينبغي أن يكون مفهوماً، فيما يتعلق بالبند الفرعي ٧(ب) المعنون "برنامج العمل المتصل بالآليات (المقرر ٧/م أ-٤)"، أن برنامج العمل المتصل بآليات بروتوكول كيوتو سيجري تناوله ككل. وبالتالي فإن المؤتمر سينظر في تلك الجوانب التي يتعين أن يبت فيها مؤتمر الأطراف فضلاً عن تلك الجوانب التي تتطلب اتخاذ إجراءات من قبل مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو في دورته الأولى. ولذلك فقد اقترح أن يتم إدراج بند فرعي جديد هو البند الفرعي ٧(و) بعنوان "المسائل المتصلة بالفقرة ١٤ من المادة ٣ من بروتوكول كيوتو"، ذلك لأن الفقرة ١٤ من المادة ٣ تدعو أيضاً إلى اتخاذ إجراءات من قبل مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو في دورته الأولى. ولأغراض عملية، سيتم تناول هذا البند الفرعي مع البند الفرعي ٤(و) المعنون "تنفيذ الفقرتين ٨ و٩ من المادة ٤ من الاتفاقية".

١٦- وفي الجلسة نفسها، ذكّر الرئيس بأن البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت المعنون "الاستعراض الثاني لمدى ملاءمة الفقرتين الفرعيتين ٣(أ) و(ب) من المادة ٤ من الاتفاقية" قد أُدرج وفقاً للمادة ١٦ من مشروع النظام الداخلي الذي يجري تطبيقه، وهي تنص على أن "يُدرج تلقائياً في جدول أعمال الدورة العادية التالية أي بند من بنود جدول الأعمال للدورة العادية التي لم تنته من النظر فيه خلال الدورة ما لم يقرر مؤتمر الأطراف غير ذلك". وأبلغ مؤتمر الأطراف بأن مجموعة الـ ٧٧ والصين قد اقترحت إدخال تعديل على صيغة هذا البند. ولم يتم بعد التوصل إلى اتفاق، وهو يعتزم إجراء المزيد من المشاورات بغية التوصل إلى توافق في الآراء. ولذلك فقد اقترح أن يظل هذا البند معلقاً بانتظار النتائج التي تسفر عنها مشاوراته. وتبعاً لذلك، اعتمد مؤتمر الأطراف جدول الأعمال المؤقت كما يرد في الوثيقة FCCC/CP/1999/1، مع إضافة البند الفرعي الجديد ٧(و) الذي اقترحه الرئيس، وباستثناء البند ٥ الذي تُرك معلقاً.

[يستكمل فيما بعد]

دال - انتخاب أعضاء المكتب غير الرئيس
(البند ٢(د) من جدول الأعمال)

١٧- بناء على اقتراح من الرئيس، انتخب مؤتمر الأطراف بالتزكية، في الجلسة العامة الأولى المعقودة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، سبعة نواب للرئيس ومقرراً للمؤتمر، ورئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، ورئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ. وبذلك يكون تأليف مكتب المؤتمر على النحو التالي:

الرئيس

السيد يان شيشكو (بولندا)

نواب الرئيس

السيد ليو زهينمن (الصين)
السيد بابا تشام (غامبيا)
السيد إيفو دي بوير (هولندا)
السيد تويلوما نيروني سلادي (ساموا)
السيد محمد سالم الصبان (المملكة العربية السعودية)
السيد فيليب غواجي (أوغندا)
السيد أوليكسندر بيلوف (أوكرانيا)

المقرر

السيد أنطونيو جوزيه فاليم غيريرو (البرازيل)

رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية

السيد هارالد دوفلاند (النرويج)

رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ

السيد جون و. آشي (أنتيغوا وبربودا)

هاء - قبول المنظمات بصفة مراقب
(البند ٢(ﻫ) من جدول الأعمال)

١٨- عُرضت على مؤتمر الأطراف، لأغراض نظره في هذا البند الفرعي في جلسته العامة الثانية المعقودة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، مذكرة أعدتها الأمانة بشأن قبول المنظمات بصفة مراقب (FCCC/CP/1999/4 وAdd.1)، أُدرجت فيها منظمتان حكوميتان دوليتان و٣٦ منظمة غير حكومية طلبت قبولها بصفة مراقب. وعملاً بتوصية مقدمة من مكتب المؤتمر الذي استعراض قائمة المنظمات المقدمة لطلبات، قرر مؤتمر الأطراف قبول تلك المنظمات بصفة مراقب.

واو - تنظيم العمل، بما في ذلك دورتا الهيئتين الفرعيتين
(البند ٢(و) من جدول الأعمال)

١٩- استرعى الرئيس اهتمام مؤتمر الأطراف، لدى تقديمه لهذا البند الفرعي في الجلسة العامة الثانية المعقودة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، إلى شروح البند الفرعي الواردة في الوثيقة FCCC/CP/1999/1/Add.1 وإلى الجدول الزمني المؤقت للاجتماعات الوارد في الوثيقة FCCC/CP/1999/1. وقال إنه سيتم الاضطلاع بالجزء الأعظم من عمل الدورة في إطار الهيئتين الفرعيتين اللتين ستتوليان المسؤولية عن صياغة مشاريع المقررات والاستنتاجات لتقديمها إلى مؤتمر الأطراف من أجل اعتمادها. ومن المتوقع أن تنجز الهيئتان الفرعيتان عملهما بحلول يوم الأربعاء الموافق ٣ تشرين الثاني/نوفمبر وعندها سيقوم رئيسا الهيئتين الفرعيتين بتقديم تقرير إلى المؤتمر بكامل هيئته بشأن النتائج التي تم إحرازها وبشأن أية قضايا معلقة. وإذا تبيّن أنه من الضروري الاضطلاع بمزيد من العمل بشأن أي بند بعينه، قد يقرر مؤتمر الأطراف أن يطلب إلى الرئيس أو إلى عضو آخر من أعضاء المكتب إجراء مشاورات. وينبغي اختتام هذه المشاورات بحلول مساء يوم الخميس الموافق ٤ تشرين الثاني/نوفمبر من أجل

تمكين المؤتمر من اختتام أعماله باعتماد المقررات بطريقة منظمة بعد ظهر يوم الجمعة الموافق ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وسيُعقد الجزء الرفيع المستوى الذي يحضره الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود في الفترة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٢ تشرين الثاني/نوفمبر وحتى صباح يوم الخميس الموافق ٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٠- وأبلغ الرئيس مؤتمر الأطراف بأنه تم وضع ترتيبات لعقد جلستين متزامنتين توفر لهما تسهيلات الترجمة الشفوية الكاملة في كل من فترات الصباح وبعد الظهر، بما في ذلك يوم السبت الموافق ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يتم عقد جلسات رسمية أو غير رسمية في فترات المساء.

٢١- وقد أدلى ممثل أحد الأطراف ببيان في إطار هذا البند الفرعي.

٢٢- وفي الجلسة العامة الثالثة المعقودة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، قرر مؤتمر الأطراف، بناء على اقتراح من الرئيس، تعيين حد زمني يتراوح بين ثلاث وأربع دقائق بالنسبة للبيانات المتعلقة بالسياسة والتي سيدلي بها الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود خلال الجزء الرفيع المستوى.

[يستكمل فيما بعد]

زاي - موعد ومكان انعقاد الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف

(البند ٢(ز) من جدول الأعمال)

[يستكمل فيما بعد]

حاء - الجدول الزمني لاجتماعات الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية، ٢٠٠٠-٢٠٠٣

(البند ٢(ح) من جدول الأعمال)

[يستكمل فيما بعد]

طاء - اعتماد التقرير عن وثائق التفويض

(البند ٢(ط) من جدول الأعمال)

[يستكمل فيما بعد]

ياء - الحضور

[يستكمل فيما بعد]

كاف – الوثائق

٢٣- ترد في المرفق الثالث أدناه الوثائق التي عُرضت على المؤتمر في دورته الخامسة.

ثالثاً – تقريرا الهيئتين الفرعيتين

(البند ٣ من جدول الأعمال)

ألف – تقرير الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية

(البند ٣(أ) من جدول الأعمال)

٢٤- أحاط مؤتمر الأطراف علماً، في جلسته العامة الثانية المعقودة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، بتقرير الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية عن أعمال دورتها العاشرة (FCCC/SBSTA/1999/6) وأعرب عن تقديره للرئيس المنتهية ولايته السيد تشاو كوك كي (ماليزيا).

[يستكمل فيما بعد]

باء – تقرير الهيئة الفرعية للتنفيذ

(البند ٣(ب) من جدول الأعمال)

٢٥- أحاط مؤتمر الأطراف علماً، في جلسته العامة الثانية المعقودة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، بتقرير الهيئة الفرعية للتنفيذ عن أعمال دورتها العاشرة (FCCC/SBI/1999/8) وأعرب عن تقديره للرئيس السابق السيد بكري كانتي (السنغال) ونائب الرئيس السيد محمد رضا سلامة (جمهورية إيران الإسلامية) الذي قام مقام السيد كانتي بعد انسحابه.

[يستكمل فيما بعد]

رابعاً – استعراض تنفيذ الالتزامات والأحكام الأخرى المنصوص عليها في الاتفاقية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

ألف – البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية

(البند ٤(أ) من جدول الأعمال)

[يستكمل فيما بعد]

باء – البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية

(البند ٤(ب) من جدول الأعمال)

[يستكمل فيما بعد]

جيم – التقرير المقدم من مرفق البيئة العالمية إلى المؤتمر

(البند ٤(ج) من جدول الأعمال)

[يستكمل فيما بعد]

دال – بناء القدرات

(البند ٤(د) من جدول الأعمال)

[يستكمل فيما بعد]

هاء – تطوير ونقل التكنولوجيا (المقرر ٤/م أ-٤)

(البند ٤(هـ) من جدول الأعمال)

[يستكمل فيما بعد]

واو – تنفيذ الفقرتين ٨ و٩ من المادة ٤ من الاتفاقية (المقرر ٣/م أ-٣، والفقرة ٣ من المادة ٢، والفقرة ١٤ من المادة ٣، من بروتوكول كيوتو

(البند ٤(و) من جدول الأعمال)

[يستكمل فيما بعد]

زاي – الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً في إطار المرحلة التجريبية (المقرر ٦/م أ-٤)

(البند ٤(ز) من جدول الأعمال)

[يستكمل فيما بعد]

حاء - مسائل أخرى محالة إلى مؤتمر الأطراف من الهيئتين الفرعيتين في دورتيهما الحادية عشرة

(البند ٤(ح) من جدول الأعمال)

[يستكمل فيما بعد]

خامساً- [يستكمل فيما بعد]

سادساً - مقترحات بتعديل القائمتين المدرجتين في المرفقين الأول والثاني بالاتفاقية

(البند ٦ من جدول الأعمال)

ألف - استعراض المعلومات والمقررات التي يمكن اتخاذها بمقتضى الفقرة الفرعية ٢(و) من المادة ٤: اقتراحات بحذف تركيا من القائمتين الواردتين في المرفقين الأول والثاني

(البند ٦(أ) من جدول الأعمال)

٢٦- لأغراض النظر في هذا البند الفرعي، كان معروضاً على مؤتمر الأطراف الوثيقة FCCC/CP/1997/MISC.3 التي تتضمن معلومات مقدمة من تركيا، كما كان معروضاً عليه الوثيقة FCCC/SBI/1997/15 التي تتضمن مقترحات من باكستان وأذربيجان بحذف اسم تركيا من القائمتين المدرجتين في المرفقين الأول والثاني للاتفاقية. وفي أثناء عرضه هذا البند الفرعي في الجلسة العامة الثالثة التي عُقدت في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، قال نائب أمين المؤتمر إن مؤتمر الأطراف' إذ أشار في مقرره ١٥/م أ-٤ إلى المناقشات المتعلقة بطلب باكستان وأذربيجان في الدورة الثالثة حذف اسم تركيا من القائمتين المدرجتين في المرفقين الأول والثاني للاتفاقية، أحاط علماً بالمعلومات الجديدة المقدمة من تركيا وقرر مواصلة استعراض المسألة في دورته الخامسة بموجب المادة ٤-٢(و). وأبلغ الرئيس مؤتمر الأطراف بأن رئيس المؤتمر في دورته الرابعة كان قد أجرى مشاورات غير رسمية مع عدد من الوفود بهدف إيجاد حل، ولكن تعذر التوصل إلى توافق في الآراء. وأبلغ الرئيس مؤتمر الأطراف أيضاً أن أذربيجان أبدت رغبتها في التمسك بمقترحها. وبدعوة من الرئيس، أدلى ممثل باكستان ببيان أكد فيه من جديد، مقترح بلاده، كما أدلى المراقب عن تركيا ببيان. وأدلى ممثلو الأطراف الأربعة ببيانات.

٢٧- وفي الجلسة ذاتها، وبناء على اقتراح الرئيس، وافق مؤتمر الأطراف على وجوب قيام الرئيس بإجراء مشاورات غير رسمية بهدف الانتهاء من بحث هذا البند الفرعي بانتهاء الدورة.

[سوف يُستكمل]

باء - التعديل المقترح من كازاخستان: بإضافة اسمها إلى القائمة المدرجة في المرفق الأول

(البند ٦(ب) من جدول الأعمال)

٢٨- لأغراض النظر في هذا البند الفرعي، كان معروضاً على مؤتمر الأطراف مذكرة من الأمانة عنوانها "تعديل المرفق الأول للاتفاقية: مقترح مقدم من جمهورية كازاخستان لتعديل المرفق الأول للاتفاقية" (FCCC/CP/1999/2). وفي أثناء عرض هذا البند الفرعي في الجلسة العامة الثالثة التي عُقدت في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ نائب أمين المؤتمر مؤتمر الأطراف بأن كازاخستان كانت قد قدمت في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٩ مقترحاً بتعديل الاتفاقية تعديلاً يدخل اسمها في القائمة المدرجة في المرفق الأول. ووفقاً للمادة ١٥-٢ والمادة ١٦ من الاتفاقية، أحال الأمين التنفيذي، في ٣ أيار/مايو ١٩٩٩، هذا المقترح على الأطراف وعلى موقعي الاتفاقية باللغة الإنكليزية التي قُدم بها المقترح. وبعد ذلك عمم المقترح بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية. وبدعوة من الرئيس، قدم ممثل كازاخستان التعديل المقترح. وأدلى ٢٠ طرفاً ببيانات تكلم طرف منها باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

٢٩- وفي الجلسة ذاتها، وافق مؤتمر الأطراف، بناء على اقتراح من الرئيس، على قيام الرئيس بإجراء مشاورات غير رسمية بهدف الانتهاء من بحث هذا البند الفرعي بانتهاء الدورة.

[سوف يُستكمل]

سابعاً - الأعمال التحضيرية للدورة الأولى لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو (المقرر ٨/م أ-٤)

(البند ٧ من جدول الأعمال)

ألف - المسائل المتصلة باستخدام الأرض، وتغيير استخدام الأرض، والحراجة

(البند ٧(أ) من جدول الأعمال)

[سوف يُستكمل]

باء - برنامج العمل المتصل بالآليات (المقرر ٧/م أ-٤)

(البند ٧(ب) من جدول الأعمال)

[سوف يُستكمل]

جيم - الإجراءات والآليات المتصلة بمراعاة الالتزامات في إطار بروتوكول كيوتو

(البند ٧(ج) من جدول الأعمال)

[سوف يُستكمل]

دال – أثر المشاريع المنفردة في الانبعاثات خلال فترة الالتزام (المقرر ١٦/م أ-٤)

(البند ٧(د) من جدول الأعمال)

[سوف يُستكمل]

هاء – النظم الوطنية وعمليات التكييف، والمبادئ التوجيهية في إطار المواد ٥ و٧ و٨ من بروتوكول كيوتو

(البند ٧(هـ) من جدول الأعمال)

[سوف يُستكمل]

واو – المسائل المتصلة بالفقرة ١٤ من المادة ٣ من بروتوكول كيوتو

(البند ٧(و) من جدول الأعمال)

[سوف يُستكمل]

ثامناً – المسائل الإدارية والمالية

(البند ٨ من جدول الأعمال)

ألف – الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

(البند ٨(أ) من جدول الأعمال)

[سوف يُستكمل]

باء – الإيرادات وأداء الميزانية خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

(البند ٨(ب) من جدول الأعمال)

[سوف يُستكمل]

جيم – الترتيبات الخاصة بتوفير الدعم الإداري للاتفاقية

(البند ٨(ج) من جدول الأعمال)

[سوف يُستكمل]

دال – الصلة المؤسسية التي تربط أمانة الاتفاقية بالأمم المتحدة

(البند ٨(د) من جدول الأعمال)

٣٠- لأغراض النظر في هذا البند الفرعي في الجلسة العامة الثانية التي عقدت في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، كان معروضاً على مؤتمر الأطراف تقرير الهيئة الفرعية للتنفيذ عن دورتها العاشرة (FCCC/SBI/1999/8). ووجه الرئيس الانتباه إلى مشروع مقرر يتعلق بالصلة المؤسسية التي تربط أمانة الاتفاقية بالأمم المتحدة وقد ورد نصه في المرفق الأول لذلك التقرير، هذا النص الذي اوصت الهيئة الفرعية للتنفيذ في دورتها العاشرة باعتماده من قبل مؤتمر الأطراف. وأبلغ مؤتمر الأطراف بأن الأمين التنفيذي يرغب في اقتراح تعديل تحريري طفيف على مشووع المقرر تلاه أمين المؤتمر.

٣١- وفي الجلسة ذاتها، وافق مؤتمر الأطراف على نص مشروع المقرر الذي أوصت به الهيئة الفرعية للتنفيذ بصيغته المنقحة شفوياً واعتمد المقرر -/م أ-٥ المعنون "الصلة المؤسسية التي تربط أمانة الاتفاقية بالأمم المتحدة". وللاطلاع على نص هذا المقرر، انظر الجزء الثاني، الفرع أولاً، في هذا التقرير.

[سوف يُستكمل]

هاء – تنفيذ اتفاق المقر

(البند ٨(هـ) من جدول الأعمال)

[سوف يُستكمل]

تاسعاً – الجزء الرفيع المستوى الذي يحضره الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود

(البند ٩ من جدول الأعمال)

ألف – افتتاح الجزء الرفيع المستوى

(البند ٩(أ) من جدول الأعمال)

٣٢- في الجلسة العامة الخامسة التي عُقدت في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قال الرئيس، في معرض ترحيبه بالوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود في افتتاح الجزء الرفيع المستوى، إن حضور هذا العدد الكبير من الوزراء لا من وزراء البيئة فقط بل أيضاً من وزراء الطاقة، والتخطيط الإنمائي، والعلم والتكنولوجيا، والاقتصاد هو دليل واضح على أن عملية تغير المناخ تسير في اتجاه النضج وأن الحكومات تعتمد التنمية المستدامة. وقال إن من الأمور المشجعة بصفة خاصة حضور عدد كبير من الوزراء من البلدان النامية. فكثير من البلدان النامية هي أشد البلدان

تعرضاً للآثار السلبية لتغير المناخ. غير أن لهذه البلدان ميزة هامة هي إمكانية تطور اقتصاداتها بدون الأخطاء البيئية التي شهدتها ممارسات إنمائية سابقة.

٣٣- ويشهد العالم علامات متزايدة على تغير المناخ. ففي وقف الزيادة المستمرة في انبعاثات غازات الدفيئة وجد العالم أداة قوية له في بروتوكول كيوتو، ولكن من الضروري جعل هذا البروتوكول فعالاً ونافذاً في أسرع وقت ممكن. وفي الدورة الأخيرة، اعتمد مؤتمر الأطراف برنامج عمل شامل في إطار خطة عمل بوينس آيرس، وتعتبر الدورة الحالية في بون معلماً في عملية التوصل إلى اتفاق بشأن الجوانب الرئيسية لخطة العمل تلك.

٣٤- ولقد تحققت بالفعل نتائج إيجابية في هذه الدورة، ولكن التوصل إلى نتيجة مفيدة في بون يقتضي الإرادة الجماعية للوزراء لفعل ما هو أكثر من ذلك. فدورهم هو توفير التوجيه السياسي، وقبل كل شيء، ضخ زخم في المفاوضات بهدف دفعها قدماً على نحو حاسم. ومن الضروري إعادة تأكيد الالتزام بمراعاة الموعد النهائي للتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل العالقة، وهذا الموعد هو الدورة السادسة، وقال إنه يعتزم اقتراح مقرر وجيز بهذا المعنى. وأخيراً، قال مكرراً الكلمات التي وردت في بيان مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية في افتتاح المؤتمر إن من الضروري أيضاً أن يدخل بروتوكول كيوتو حيز النفاذ بحلول عام ٢٠٠٢ على أبعد تقدير، أي بعد مرور عشر سنوات على مؤتمر ريو.

٣٥- وقال المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في كلمته باسم الأمين العام للأمم المتحدة، إن الأمين العام كان قد وجه في افتتاح الدورة رسالة واضحة إلى الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، وقطاع الأعمال التجارية الخاص يدعو فيها إلى العمل، والالتزام، والقيادة السياسية لتحقيق آمال وتطلعات غالبية سكان العالم الذين تجاوز عددهم مؤخراً ٦ بلايين نسمة. وهناك أدلة علمية واضحة على أن تغير المناخ المرتبط بالأنشطة البشرية يشكل التحدي الأشد لأنه يهدد بقاء المجتمعات البشرية، والأنواع الطبيعية، والنظم الإيكولوجية في جميع أنحاء العالم. وأفقر مناطق العالم حيث توجد أكبر أعداد السكان هي المناطق التي ستعاني أشد المعاناة إذا تأجل العمل للتخفيف من آثار تغير المناخ. وهناك حاجة إلى تغيير التكنولوجيات والسلوك، وأنماط الإنتاج والاستهلاك، وإلى تطوير أنماط حياة في اتجاه الاستدامة. فالتكنولوجيات متاحة أو يمكن تطويرها وتنفيذها للتقليل من انبعاثات غازات الدفيئة في البلدان المتقدمة النمو التي اتفق على أهداف لها في بروتوكول كيوتو. ولا ينبغي حدوث مزيد من التأخير. ويمكن أن يشكل بداية الاضطلاع بمشاريع ريادية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص التجاري في مجالات مثل زيادة كفاءة الطاقة والطاقات المتجددة وتقليص إزالة الغابات. وتوجد أيضاً حاجة إلى مزيد من التضامن بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. فالبلدان النامية بحاجة إلى حفز التنمية بهدف التغلب على الفقر، ويتعين إتاحة الفرصة لها للقيام بذلك على نحو مستدام.

٣٦- ومن الضروري أن يغتنم مؤتمر الأطراف فرصة انعقاد الدورة الحالية لإظهار دليل صادق على القدرة على القيادة السياسية وعلى الالتزام الذي لا يرقى إليه الشك بتنفيذ المؤتمر من خلال تطوير نظم فعالة للامتثال والرصد والإبلاغ، وإحراز تقدم سريع في التصديق على بروتوكول كيوتو الذي لا بد أن يبدأ نفاذه بحلول عام ٢٠٠٢ على

أبعد تقدير. وينبغي للمؤتمر أن يوجه رسالة واضحة إلى العالم بأن الأسرة العالمية، بغض النظر عن اختلاف مصالحها ومسؤولياتها، عليها أن توحِّد جهودها الرامية إلى مكافحة تغير المناخ لخير الأرض ولضمان عالم أفضل للأجيال القادمة.

٣٧- وقال الأمين التنفيذي إن حضور الوزراء يشكل فرصة سياسية لبناء الثقة في نجاح المفاوضات بشأن خطة عمل بوينس آيرس. وهناك عدد من السبل التي يمكن بها تحقيق ذلك. أولاً، يمكن للاقتصادات الصناعية الرئيسية أن تظهر مشاركتها في الإجراءات المحلية المبكرة كجزء من محاولتها بلوغ أهداف كيوتو، ويمكن للبلدان النامية الآخذة بالتصنيع أن تظهر تسليمها بالمكاسب الإنمائية التي تتحقق من اقتصاد يراعي المناخ. ومن الضروري أن تكون جميع الأطراف حساسة إزاء بُعد من الأبعاد البشرية هو الضعف البشري الذي أبرزه بصورة مأساوية الإعصار الأخير في الهند. ثانياً، يمكن لآلية التنمية النظيفة المبتكرة أن تصبح ركناً من أركان ميثاق بين الشمال والجنوب في الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف. فمن الضروري جعل هذه الآلية جذابة لاستثمار القطاع الخاص في التنمية المستدامة. ومن الضروري توجيه مؤشرات إيجابية إلى قطاع الأعمال التجارية والصناعة مثل التأكيد بأن الأطراف ستتخذ ترتيبات لبداية مبكرة لآلية التنمية النظيفة. ثالثاً، وفرت هذه الدورة فرصة لتناول موضوع العوائق التي تعترض عملية تقديم البلاغات الوطنية من البلدان النامية والنظر فيها. ورحب بالقرارات التي أخذت تظهر بشأن هذا الموضوع وبشأن بناء القدرة، ورحب بقيام تسعة أطراف أخرى من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بتقديم بلاغاتها الوطنية الأولى في هذه الدورة. وبلغ مجموع البلاغات التي وردت ٢٢ بلاغاً. رابعاً، إن صدقية نظام بروتوكول كيوتو لا بد أن تظل همّاً رئيسياً: فنظام يتيح بلوغ أهداف كيوتو عن طريق الهواء الساخن والبواليع فقط من شأنه أن يقوض الالتزام بتعديل اتجاهات الانبعاث الأطول أجلاً. فرغم أن آليات البروتوكول والامتثال له لا تزال هي المسائل الرئيسية' فإنه لا ينبغي تجاهل سلامة قوائم الجرد الوطنية للانبعاثات واستعراضها التقني. إلا أن التقدم الذي أحرز في هذه المسائل التقنية في الدورة الحالية مشجع. وأخيراً، يلزم تحديد مواعيد نهائية لعملية التفاوض. ولا بد من مواصلة الضغط من أجل تحقيق نتائج في الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف بهدف وضع بروتوكول كيوتو موضع النفاذ بحلول العام ٢٠٠٢. وفي الوقت ذاته، من الضروري تحديد مواعيد نهائية لمواصلة العملية إلى ما بعد الدورة السادسة، بما في ذلك استعراض البروتوكول من قبل الدورة الثانية للمؤتمر بوصفها اجتماع الأطراف، وتحديد عام ٢٠٠٥ موعداً للأداء ، واستمرار البروتوكول في فترتي الالتزام الثانية والمقبلة بدون انقطاع.

٣٨- إن تغير المناخ يشكل أحد خيوط نسيج العلاقات العالمية. ولا يمكن تحقيق نجاحات رئيسية في مفاوضات تغير المناخ إلا في سياق استراتيجي عالمي. ولذلك ناشد الوزراء أن يجعلوا من الاتفاقية والبروتوكول جزءاً مكملاً لجدول الأعمال الدولي بحيث يتقدم الجهد العالمي بنجاح إلى الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف وما بعدها.

باء – البيانات المتصلة بالسياسات العامة

(البند ٩(ب) من جدول الأعمال)

٣٩- في الجلسة العامة الخامسة التي عقدت في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى ببيانات بشأن السياسات العامة ممثلو ..... ووزراء وغيرهم من رؤساء الوفود. وللاطلاع على قائمة المتكلمين، انظر المرفق الأول أدناه.

جيم – تبادل الآراء فيما بين المشتركين

(البند ٩(ج) من جدول الأعمال)

[سوف يُستكمل]

عاشراً – بيانات أخرى

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

ألف – بيانات أدلت بها الدول المشاركة بصفة مراقب

(البند ١٠(أ) من جدول الأعمال)

٤٠- في الجلسة العامة الرابعة التي عقدت في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر أدلى ببيانين ممثلا دولتين مشاركتين بصفة مراقب هما بالاو وتركيا.

باء بيانات المنظمات الحكومية الدولية

(البند ١٠(ب) من جدول الأعمال)

٤١- وفي الجلسة الرابعة الكاملة المعقودة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر قدمت بناء على طلب الرئيس، وفي جزء علمي خاص لتزويد مؤتمر الأطراف بمعلومات عن تقدم علم تغير المناخ، بيانات من الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ورئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤٢- وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانات كذلك المسؤول التنفيذي الرئيسي ورئيس مرفق البيئة العالمية والمدير المساعد ومدير مكتب التنمية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمدير العام المساعد لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمدير المباشر لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ونائب الرئيس المعني بالتنمية المستدامة بيئيا واجتماعيا بالبنك الدولي، والأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي، والأمين العام لاتفاقية الأراضي الرطبة، ونائب الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، والموظف المسؤول عن منظمة البلدان المصدرة للنفط.

جيم بيانات المنظمات غير الحكومية

(البند ١٠(ج) من جدول الأعمال)

وفي الجلسة الكاملة الرابعة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى ببيانات ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: مجلس الأعمال التجارية من أجل طاقة مستدامة (متحدثا كذلك باسم المجلس الأوروبي للأعمال التجارية من أجل طاقة مستدامة في المستقبل)، وشبكة العمل من أجل المناخ أوروبا، وشبكة العمل من أجل المناخ جنوب شرق آسيا، ومحفل الطاقة الأوروبي (متحدثا أيضا باسم المحفل النووي الدولي)، ومنظمة ملاك الأراضي الأوروبية (متحدثا أيضا باسم الاتحاد الأوروبي لملاك الأحراج) وعائلة الفرنسيسكان الدولية، والرابطة الوطنية للمفوضين المعنيين بتنظيم المرافق والغرفة التجارية الدولية، والمجلس الدولي لمبادرات البيئة المحلية، والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة.

حادي عشر مسائل أخرى

(البند ١١ من جدول الأعمال)

٤٣- ذكّر الرئيس في الجلسة الكاملة الثانية المنعقدة في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر، بأن مؤتمر الأطراف، في مقرره ١٠/م أ ٤، قرر أن يستعرض في دورته الخامسة المسائل المتبقية المتعلقة بالعملية الاستشارية المتعددة الأطراف، ودعا رئيس المؤتمر إلى إجراء مشاورات بشأن تلك المسائل في الفترة التي تتخلل الدورات بهدف تعيين حلول لها. ومن المؤسف أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق حول هذه المشاورات. ومن ثم فقد اقترح الرئيس أن يطلب من السيد سليد نائب رئيس المؤتمر إجراء المزيد من المشاورات بشأن المسائل المتبقية، وإبلاغه بأي تطورات.

[تستكمل فيما بعد]

ثاني عشر اختتام الدورة

(البند ١٢ من جدول الأعمال)

ألف اعتماد تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته الخامسة

(البند ١٢ (أ) من جدول الأعمال)

[تستكمل فيما بعد]

باء اختتام الدورة

(البند ١٢(ب) من جدول الأعمال)

[تستكمل فيما بعد]

المرفقات[٢]

المرفق الأول – البيانات السياسية المقدمة بمقتضى البند ٩(ب) من جدول الأعمال: قائمة المتحدثين

[تستكمل فيما بعد]

المرفق الثاني – قائمة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي حضرت الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف

[تستكمل فيما بعد]

المرفق الثالث – قائمة بالوثائق المطروحة على مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة

[تستكمل فيما بعد]

(٢) ستدرج المرفقات في التقرير الختامي للمؤتمر.

الجزء الثاني: الإجراءات التي اتخذها مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة

أولا المقررات التي اعتمدها مؤتمر الأطراف

المقرر - م أ ٥

الصلة المؤسسية التي تربط أمانة الاتفاقية بالأمم المتحدة

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يذكّر بمقرره ١٤/م أ ١ حيث قرر "إقامة روابط مؤسسية بين أمانة الاتفاقية وبين الأمم المتحدة، مع عدم دمج هذه الأمانة دمجاً كلياً في برنامج العمل أو الهيكل التنظيمي لأية إدارة بعينها أو برنامج بعينه"، وقرر كذلك "استعراض الروابط المؤسسية بين أمانة الاتفاقية والأمم المتحدة في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بالتشاور مع الأمين العام، بغية إدخال ما يراه الطرفان مستصوبا من التعديلات"،

وإذ يذكّر أيضا بقرار الجمعية العامة ١١٥/٥٠ الصادر في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

وإذ يحيط علما بالمعلومات التي قدمها الأمين التنفيذي بأن الصلة المؤسسية تسير بطريقة مرضية، ويجري تكييفها مع الظروف المتغيرة،

وإذ يحيط علما كذلك بتعبير النوايا الذي أبداه الأمين العام بأن يسعى إلى إقرار الجمعية العامة للصلة المؤسسية في دورتها الرابعة والخمسين،

١- ***يدعو*** الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن تقرر في دورتها الرابعة والخمسين مسألة تلبية تكاليف خدمة مؤتمرات الاتفاقية من ميزانيتها العادية، مع مراعاة الآراء التي أبدتها الدول الأعضاء.

٢- ***يوافق*** على استمرار الصلة المؤسسية بين أمانة الاتفاقية والأمم المتحدة على أن يجرى استعراضها في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بالتشاور مع الأمين العام، بغية إدخال ما يراه الطرفان مستصوبا من تعديلات.

الجلسة الكاملة الثانية
٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٩

[تستكمل فيما بعد]

ثانيا الإجراءات الأخرى التي اتخذها مؤتمر الأطراف

[تستكمل فيما بعد]

- - - - -